

دراسة الجدوى المالية



مقدمة

يعتبر الإعداد للمشاريع الاقتصادية من أهم الخطوات لنجاح هذه المشاريع، حيث أن التخطيط السليم للمشاريع يضمن مدى نجاح وفاعلية هذه المشاريع، بالإضافة إلى العائد المادي (الربح المادي) الجيد المتوقع من هذه المشاريع؛ لذا وقبل البدء بأي مشروع اقتصادي يجب عمل جدوى اقتصادية له.

الجدوى الاقتصادية:

هي عبارة عن عملية جمع المعلومات عن مشروع مقترح، ومن ثم تحليلها لمعرفة إمكانية تنفيذ وتقليل مخاطر وربحية المشروع. وبالتالي يجب معرفة مدى نجاح هذا المشروع أو خسارته مقارنة بالسوق المحلي واحتياجاته.

مقدمة

ومن هنا يجب عمل دراسة للسوق المحلي من حيث احتياجاته ومتطلباته، وذلك بدراسة العناصر التالية:

1. الدراسة السوقية.
2. الدراسة الفنية.
3. الدراسة المالية.

مقدمة

أولاً: دراسة السوق من حيث:

- ما هي خصائص سوق سلعتك؟
- كم حصتك بالسوق؟
- كيف يمكن أن تبيع سلعتك بحيث تستطيع أن يكون لك حصة في السوق؟

ثانياً: عمل دراسة فنية للمشروع من حيث:

- ما هي الأصول الثابتة التي سيحتاجها المشروع؟
- ما هي متطلبات إنتاج السلعة؟
- ما هي مراحل إنتاج السلعة؟



الدراسة المالية

القرار الاستثماري والموازنة التقديرية

- إن موافقة أي شركة على مشروع استثماري يتوقف على مدى جدوى المشروع، وذلك بناءً على إعداد الموازنة الرأسمالية للمشروع والتي تقوم بدراسة وتقييم المشروعات الجديدة لاتخاذ القرار الاستثماري الصحيح.
- النفقات الرأسمالية: هي النفقات الاستثمارية ذات الأجل الطويل أكبر من سنة.
 - النفقات التشغيلية: هي النفقات الاستثمارية ذات الأجل القصير أقل من سنة.

الأصول الثابتة (الماكينات، المعدات، الآلات)

Cost

Insurance

Freight

Customs

Port Dues

Transportation

Installation

قيمة شراء الأصل

التأمين أثناء الشحن

تكاليف الشحن

الجمارك

رسوم المواني

النقل لموقع المشروع

تكلفة التركيب

الأرض

- قيمة شراء الأرض
- تكلفة تجهيز الأرض لأغراض المشروع



مصروفات التأسيس

- تكلفة إعداد دراسة الجدوى
- أتعاب استشارية (قانونية، إدارية.. إلخ)
- تكاليف التراخيص
- براءة الاختراع
- التدريب

رأس المال العامل

- عبارة عن الأموال اللازمة لتشغيل المشروع إلى أن تبدأ مرحلة التشغيل التجاري.
- يختلف حجم رأس المال العامل باختلاف طبيعة المشروع والبدائل المتاحة لنفس المشروع.

الاستثمار المبدئي

البيانات	سنوات العمر الافتراضي					الإجمالي
	س صفر	س1	س 2		س ن	
الأصول الثابتة: الأرض المعدات الأثاث المباني السيارات						



الإيرادات المتوقعة من المشروع

الإيرادات المتوقعة من المشروع

سنوات العمر الافتراضي					البيانات
س ن		س 2	س 1	س صفر	
					السلعة أو الخدمة:
					أ
					ب
%	%	%	%	%	ج
					إجمالي الإيرادات
					الطاقة التصميمية المستغلة

المصروفات المتوقعة من المشروع

سنوات العمر الافتراضي							البيانات
س ن					س 1		
إجمالي	متغيرة	ثابتة		إجمالي	متغيرة	ثابتة	
							تكاليف الإنتاج: مواد مباشرة عمالة مباشرة مصروفات رأسية مصروفات إدارية وعمومية مصروفات تسويق
							إجمالي المصروفات
							نسبة الطاقة التصميمية المستغلة

صافي التدفقات النقدية المتوقعة

سنوات العمر الافتراضي				البيانات
س ن		س 1	س صفر	الإيرادات المتوقعة (-) المصروفات المتوقعة (=) الأرباح قبل الضرائب (-) الضرائب (=) الأرباح بعد الضرائب (+) القيمة المتبقية (+) الإهلاك (-) الإحلالات
				صافي التدفق النقدي السنوي



المنهجيات المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية

هنا تجدر الإشارة إلى أن صافي التدفقات النقدية يمكن أن يأخذ إحدى السمات الآتية:

1. صافي التدفق النقدي التقليدي Conventional Cash Flow

تعد الحالة النمطية الشائعة، وفيها يظهر صافي التدفق النقدي بإشارة سالبة خلال فترة الإنشاء، أي الفترة الأولى للمشروع. وقد تمتد السنوات السالبة إلى السنوات الأولى للتشغيل خاصة في حالة استكمال بعض التوسعات بعد افتتاح المشروع أو تحمل المشروع بخسائر مالية نتيجة لعدم وصوله للطاقة الإنتاجية المستهدفة وتزامن ذلك مع بدء استحقاق أقساط القروض، ثم يلي ذلك تدفقات موجبة الإشارة.

2. صافي التدفق النقدي غير التقليدي Unconventional Cash Flow

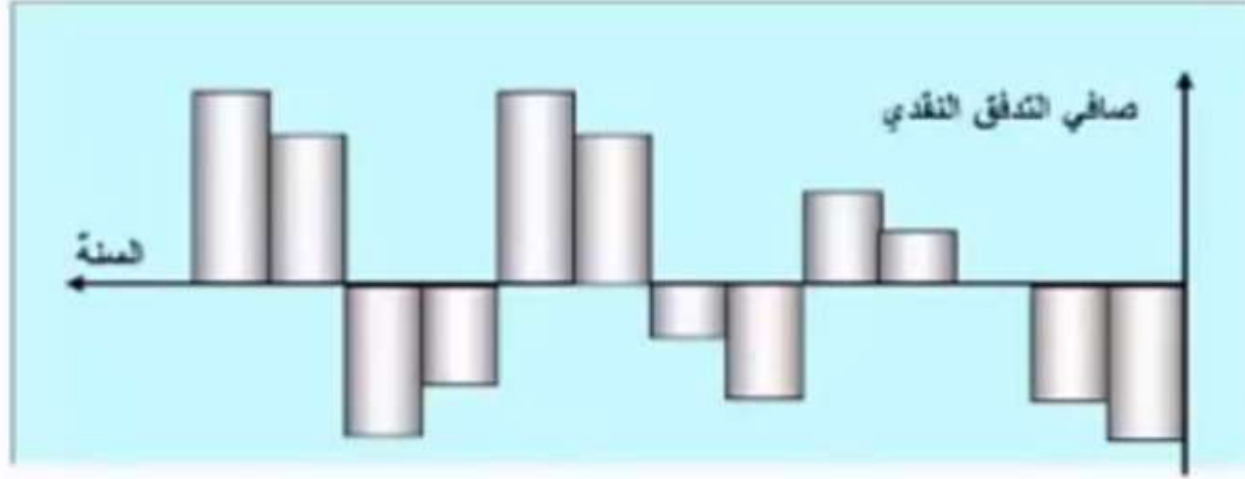
- في هذه الحالة تكون صافي التدفقات النقدية ذات إشارة ترددية، أي إشارة سالبة في السنة الأولى يتلوها إشارة موجبة في السنة التالية، بمعنى وجود عجز في التدفقات النقدية في السنة الأولى يتلوه تحقيق فائض في التدفقات النقدية في السنة الثانية، ثم يحقق المشروع عجزاً في السنة التالية ثم فائضاً، ثم عجزاً ثم فائضاً، وهكذا.
- أي تتقلب صافي تدفقات المشروع بين الربح والخسارة من سنة لأخرى.

2. صافي التدفق النقدي غير التقليدي Unconventional Cash Flow

- وبعبارة أوضح يمكن أن يظهر صافي التدفق النقدي غير التقليدي في شكل سالب في السنتين 1 و 2 ثم في شكل موجب في السنة الثالثة أو السنة الثالثة والرابعة، ثم في شكل سالب بعد ذلك في السنة التالية أو السنتين التاليتين، ثم تتحول الإشارة إلى موجبة بعد ذلك، وهكذا.
- وفي حالة التدفق النقدي غير التقليدي يجب إجراء التحليل المالي بدقة شديدة، ويفضل في هذه الحالة الحكم على مدى كفاءة المشروع باستخدام مؤشرات مالية معينة، مثل مؤشر القيمة الحالية.

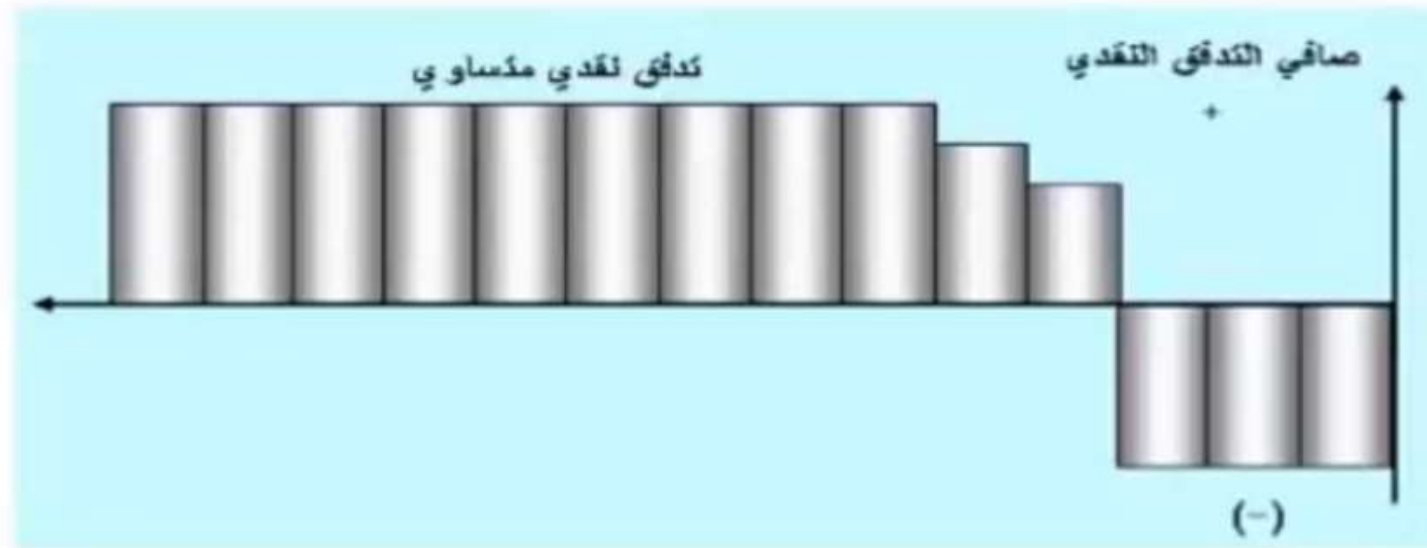
يمثل الشكلان التاليان حالة صافي تدفق نقدي تقليدي، وصافي تدفق نقدي غير تقليدي:





- في حالة تساوي قيم صافي التدفقات النقدية السالبة أو تقارب قيمتها في ذات الوقت الذي تساوي فيه قيم صافي التدفقات النقدية الموجبة أو تقاربها في القيم؛ يطلق على صافي التدفق النقدي اسم التدفق النقدي المتساوي.
- أما في حالة اختلاف القيمة وزيادة مقدار التشتت بينها يطلق على صافي التدفق في هذه الحالة اسم تدفق نقدي غير متساوي.

ويوضح الشكل التالي الفرق بين الحالتين بالنسبة للتدفقات النقدية التقليدية على سبيل المثال:



من وجهة نظر المشروع (رأس المال المستثمر):

يتم اشتقاق هذا الجدول لتوضيح حركة التدفقات النقدية من وجهة نظر المشروع نفسه من أجل قياس ربحية المشروع البحتة بغض النظر عن كيفية تمويله، ويترتب على هذا إهمال القروض كتدفقات داخلية، وبالتالي إهمال أقساط وفوائد القروض كتدفقات خارجة.

ولهذا يستخدم هذا الجدول في حساب مؤشرات ربحية المشروع مثل:
فترة استرداد التكاليف الاستثمارية، معدل العائد الداخلي على المال المستثمر.

ويتكون هذا الجدول من الأجزاء التالية:

- التدفقات النقدية الداخلة: وهي تشمل: إيراد المبيعات، قيمة الأصول المتبقية، قيمة رأس المال العامل المتبقي.
- التدفقات النقدية الخارجة: وهي تتضمن: التكاليف الاستثمارية الثابتة، رأس المال العامل، وتكاليف جارية بدون الفوائد والإهلاك، والضرائب.
- صافي التدفقات النقدية: وهي عبارة عن الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة.

معالجة التضخم عند إعداد جدول التدفقات النقدية:

- تتسم مشروعات الإحلال محل الواردات بسمة الاعتماد على استيراد قدر كبير من مستلزمات الإنتاج من الخارج وتذبذب أسعار الخامات المستوردة تبعاً لمعدلات التضخم في الأسعار العالمية، وبالتالي أسعار المبيعات المحلية لهذه المشروعات وفقاً لمعدلات تذبذب أسعار الخامات.
- ولذا يثور التساؤل عن كيفية معالجة التضخم عند إعداد جدول التدفقات النقدية لتقدير كل من التدفقات النقدية الخارجة والداخلية.

معالجة التضخم عند إعداد جدول التدفقات النقدية:

- تتضمن الطريقة الشائعة الاستخدام في التحليل المالي استخدام الأسعار الثابتة عند تقدير كل من عناصر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بدون إدخال آثار التضخم في الاعتبار خلال فترة المشروع التي يجري خلالها التحليل المالي، ويستثنى من ذلك بعض الحالات المؤكد زيادة تكلفتها، مثل العلاوات الدورية على أجور العاملين حيث تمثل زيادة في الأجر الحقيقي.

المؤشرات المالية المستخرجة من جداول التدفقات النقدية

معييار فترة استرداد رأس المال Pay Back Period

تعرف فترة الاسترداد على أنها الفترة اللازمة لاسترداد قيمة ما تم استثماره في المشروع من خلال الدخل الناجم عنه. وينطبق هذا التعريف على فترة استرداد رأس المال المملوك فقط أو رأس المال المستثمر الإجمالي، مع اختلاف مضمون كلمة الدخل على حسب تحديد المطلوب حساب فترة استرداده.

فعلى سبيل المثال: عند حساب فترة استرداد رأس المال المملوك يكون الدخل الناتج من التشغيل عبارة عن صافي التدفق النقدي الناتج من جدول التدفقات النقدية من وجهة نظر أصحاب المشروع، وهو يساوي الفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة، أو بطريقة أخرى: يساوي صافي الربح + الإهلاك - أقساط القروض.

وبصفة خاصة تختلف فترة الاسترداد من قطاع نشاط إلى قطاع آخر ويتوقف طولها على:

- مدى ربحية المشروع.
- شروط القروض المخصصة للمشروع (فوائد - أقساط).
- طبيعة الهيكل التمويلي ونسبة رأس المال للقروض.
- فتميل فترة استرداد رأس المال إلى القصر النسبي كلما:
- ارتفعت ربحية المشروع أمامه.
- طالت فترة استرداد القروض.
- انخفضت نسبة رأس المال إلى القروض.

عيوب معيار فترة الاسترداد:

1. لا يأخذ هذا المعيار في الاعتبار فترة حياة المشروع ككل، بل يعطي مؤشراً عن الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد رأس المال فقط بدون توضيح الموقف بعد كل هذه الفترة
 2. لا يأخذ هذا المعيار في الاعتبار نظرية القيمة الحالية للنقود.
 3. لا يعطي هذا المعيار مؤشراً عاماً لربحية المشروع.
- ومحاولة لتدليل بعض هذه العيوب يمكن خصم صافي التدفقات النقدية قبل حساب فترة الاسترداد، وحساب فترة الاسترداد المخصوصة، أي حساب الفترة من واقع القيمة الحالية للتدفقات النقدية.
 - كما يمكن حساب فترة الاسترداد للمرة الثانية والثالثة أيضاً لإعطاء مزيد من الإيضاح عن موقف الربحية في الفترة التالية لفترة الاسترداد الأولى، وبعد وصول المشروع لطاقته الإنتاجية المستهدفة، وبعد الانتهاء من سداد أعباء القروض في حالة وجودها.



وعلى العكس من ذلك، تطول فترة استرداد رأس المال المملوك كلما:

- انخفضت ربحية المشروع.
- قصرت فترة استرداد القروض.
- ارتفعت نسبة رأس المال إلى القروض.

ويتميز معيار فترة استرداد رأس المال بسهولة حسابه وبساطته في التفسير واهتمام أصحاب الملكية بحسابه لمقارنته بفترة الإعفاء الضريبي، وهل يسترد المشروع رأسماله قبل أو بعد انقضاء فترة الإعفاء الضريبي المقررة.

معيار القيمة الحالية:

يمتاز معيار القيمة الحالية بأنه يأخذ في الاعتبار فترة حياة المشروع ككل، فضلاً عن ترجيح التدفقات النقدية الناجمة عن المشروع بما يعكس قيمتها الحقيقية وفقاً للتوقيت الزمني الذي تأتي فيه نظراً لانخفاض القيمة الحالية للنقود بمضي الزمن.

ويمكن حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية الناجمة عن مشروع معين على النحو التالي:

1. اختيار سعر الخصم الذي ستخصم به التدفقات النقدية، والذي يتم تحديده في ضوء تكلفة الفرصة البديلة ومخاطر الاستثمار في المشروع المقترح.

2. استخدام الجداول الرياضية لتحديد قيمة الحالية للجنيه على أساس سعر الخصم المختار والتي تحتسب من المعادلة التالية:

$$\frac{\text{التدفق النقدي}}{(1 + \text{سعر الخصم})^{\text{السنة } n}}$$

القيمة الحالية للجنيه في السنة ن

3. ضرب صافي التدفقات النقدية الناجمة عن المشروع سنوياً في القيمة الحالية للجنيه المناظرة لكل سنة.

وهي المجموع الجبري لناتج ضرب صافي التدفقات النقدية في القيمة (N.P.V).

4. الحصول على صافي القيم الحالية للجنيه على مدار حياة المشروع.



تفسير نتيجة القيمة الحالية:

بحساب صافي القيمة الحالية للمشروع قد تصل إلى أحد القيم التالية:

• صافي قيمة حالية موجبة:

تعني القيمة الحالية الموجبة لقيام المشروع باسترداد رأس المال المستثمر، مضافاً إليه معدل فائدة يمثل الخصم المختار، بالإضافة إلى عائد نقدي إضافي يساوي القيمة الناتجة، مما يدل على جدوى الاستثمار في المشروع مقارنة بالفرصة البديلة للاستثمار، وبالقسط تزيد الجدوى المالية للمشروع بزيادة القيمة الحالية الموجبة.

- صافي قيمة حالية سلبية:

تعني القيمة السالبة أن صافي العائد المحقق من المشروع يقل عن عائد الفرصة البديلة للاستثمار بمقدار القيمة المطلقة لنتاج القيمة الحالية السالبة، مما يدل على عدم جدوى المشروع.

- صافي قيمة حالية مساوية للصفر:

تعني القيمة الحالية المساوية للصفر عند استخدام سعر خصم معين أن العائد الناتج من المشروع يتساوى مع عائد الفرصة البديلة، ويشير ذلك إلى أن معدل العائد الداخلي لهذا المشروع يساوي سعر الخصم المستخدم كما سيتضح من تعريف معدل العائد الداخلي.

عيوب مقدار القيمة الحالية:

برغم أن معيار القيمة الحالية يتدارك عيوب المعايير الجزئية السابق الإشارة إليها -خاصة ما يتعلق بنظرية القيمة الحالية للنفوذ- فإنه يتسم بدوره بعدة عيوب، نوجزها على النحو التالي:

1. مشكلة اختيار سعر الخصم المناسب:

- لحساب معيار القيمة الحالية يواجه الباحث مشكلة اختيار سعر الخصم المطلوب استخدامه لخصم التدفقات النقدية للوصول إلى صافي القيمة الحالية للمشروع، خاصة أن الحكم على مدى جدوى المشروع يتوقف على سعر الخصم المختار، فقد يؤدي زيادة سعر الخصم بمقدار طفيف إلى تغير إشارة القيمة الحالية من إشارة موجبة إلى إشارة سالبة، وذلك نظراً للعلاقة العكسية بين سعر الخصم والقيمة الحالية.

1. مشكلة اختيار سعر الخصم المناسب:

- ويتوقف اختيار سعر الخصم المستخدم على مقدار تكلفة الفرصة البديلة من وجهة نظر كل منشأة، حيث تختلف تكلفتها من مشروع إلى مشروع، ومن مستثمر إلى آخر، ومن نشاط إلى قطاع آخر، ويمكن الاستعانة في هذا الصدد بمعدل ربحية الصناعة التي ينتمي إليها المشروع، أو بمعدل الربحية للمشروع نفسه.
- وفي ضوء تعريف تكلفة الفرصة البديلة على أساس أنها تساوي أقصى عائد لاستثمار بديل كان يمكن تحقيقه فيما لو وجه إليه المال المستثمر في المشروع، فقد أجمعت الآراء على أن أكبر سعر فائدة معلن في السوق المحلي يمكن اعتباره أفضل تقريب لتكلفة الفرصة البديلة لرأس المال، ومن ثم يمكن استخدام هذا السعر كسعر خصم للوصول إلى صافي القيمة الحالية في التحليل المالي للمشروعات، مع ملاحظة ابتعاد استبعاد الفائدة المدعمة على بعض مجال الأنشطة.

1. مشكلة اختيار سعر الخصم المناسب:

- ونظراً لاختلاف أسعار الفائدة على العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فمن الممكن استخدام وسط عام مرجح لأعلى سعر فائدة على العملة المحلية، ومتوسط أسعار الفائدة على العملات الأجنبية مع ترجيحها باستخدام نسبة كل من رأس المال المحلي والأجنبي المستخدم في المشروع.
- ولكن تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار عنصر المخاطرة الناتج عن الاستثمار في المشروع، والتضحية بالعائد البنكي المضمون الحصول عليه.

1. مشكلة اختيار سعر الخصم المناسب:

- وكوسيلة لمعالجة أثر المخاطرة يتم استخدام سعر خصم يزيد عن أكبر سعر فائدة بنكية بمقدار هامش معين يمثل هامش المخاطرة، وبالقسط يختلف هامش المخاطرة حسب طبيعة المشروع المطلوب إقامته، وقطاع النشاط المنتسب إليه المشروع.
- وبافتراض أن هامش المخاطرة المختار يقدر بنحو 4% وأن أكبر سعر فائدة يبلغ 14% فإن سعر الخصم الذي يمكن استخدامه لحساب صافي القيمة الحالية للمشروع يساوي 18% ويكون المشروع مجدياً من وجهة النظر المالية في حالة الوصول إلى قيمة حالية موجبة عند خصم صافي التدفقات النقدية الناتجة من المشروع باستخدام سعر خصم 18%.

2. عدم تحديد معدل ربحية المشروع:

- يتسم معيار القيمة الحالية بعدم تحديده لربحية المشروع بصورة واضحة، إذ يشير فقط إلى جدوى المشروع عند استخدام سعر خصم معين، ولكنه لا يبلور ربحية المشروع بصورة محددة، وبعبارة أخرى: لا يحدد معيار القيمة الحالية معدل ربحية المشروع أهي 15% أم 18% أم 20% عند نسبتها إلى رأس المال المملوك أو المستثمر.
- وفي محاولة لتطوير معيار القيمة الحالية يتم استخدام رقم قياسي للقيمة الحالية (Index Of Value)

القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية

وهو عبارة عن:

القيمة الحالية للتكاليف الاستثمارية

فإذا زاد المعدل الناتج عن واحد صحيح: يكون المشروع مجدياً مالياً، والعكس صحيح.



معيار معدل العائد الداخلي:

هو سعر الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية للمشروع مساوية للصفر.

$$\sum_{i=1}^n \frac{NCF_i}{(1+r)^i} = 0$$

وبصورة رياضية فهو قيمة الجذر (r) الذي يحقق القيمة التالية:



شكراً لكم